

سوسيولوجيا الوصم ومشكلات التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم.

The sociology of stigma and problems of social adjustment of released prisoners

د. مصطفى شريك*، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

m.charik@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2020/10/30)، تاريخ المراجعة: (2021/02/13)، تاريخ القبول: (2021/04/10)

Abstract :

ملخص :

In this scientific paper, we try to conduct a sociological reading of the phenomenon of stigma, which is a social disease suffered by many prison graduates, and which results in many problems that hinder their adaptation and integration into the social environment, which limits the success of the rehabilitation process they received in prison institutions, an attempt to understand and analyze the impact of stigma on the personality of the released.

Keywords : stigma, adaptation, prison, Released.

في هذه الورقة العلمية نحاول اجراء قراءة سوسيولوجية لظاهرة الوصم الذي يشكل مرض اجتماعي يعاني منه العديد من خريجي السجون، وينتج عنها الكثير من المشكلات التي تعترض تكيفهم واندماجهم في الوسط الاجتماعي، مما يحد من نجاح عملية التأهيل التي تلقوها بمؤسسات السجون، وهي محاولة لفهم وتحليل لتأثير الوصم على شخصية المفرج عنه.

الكلمات المفتاحية: الوصم، التكيف، المفرج.

مقدمة:

لا يتوقف دور المجتمعات على توفير مؤسسات السجون لاستقبال المحكوم عليهم في مسائل وقضايا قانونية، لتنفيذ الاحكام القضائية، وما يعني ذلك من بناء وتهيئة أماكن الاحتباس وتوفير شروطها الفيزيائية، والتكفل بنزلائها في مجالات عديدة ومتعددة النفسية والاجتماعية منها والتربية والتي تفرضها مبادئ الخدمة الاجتماعية في ظل التشريعات والنصوص القانونية، بل يتعدى ذلك الى مرافقة السجناء حتى بعد الخروج من السجن، ومتابعتهم على ضوء متطلبات ما يسمى بالرعاية اللاحقة، ففي هذه الفترة كثيرا ما يعاني المفرج عنهم من مشكلات عدة نتيجة النظرة الاجتماعية السلبية، فيفقد المفرج عنه قدرته على التكيف والاندماج بشكل سلس ومرن، وهو ما قد يعقد من وضعيته ويجعل منه يصطدم بواقع يختلف عن الصورة التي رسمها له، ويجبره على إعادة بعث حنينه لمؤسسة السجن هربا من النفور الاجتماعي وغياب مبادرات الاحتواء والاحتضان الاجتماعي، وهو ما يعني العود للجريمة من جديد، وبالتالي يبعث رسالة مفادها عجز المجتمع عن تدبير مشكلات افراده ومعالجتها، هذا التحدي الذي يعيشه المفرج عنهم هو ما سيكون محل بحث ضمن هذه الورقة العلمية، نفصل فيها دلالة الوصم الاجتماعي كمرض ينخر بنية المجتمع، ويؤثر بشكل كبير على سلوك المفرج عنه، مما يحتم علينا نحن كدارسين لإعادة النظر في طريقة معاملة المفرج عنهم من قبل المجتمع، وإيجاد اليات مثلى تحقق التوازن النفسي والاجتماعي لهؤلاء، وتحقق تكيفهم مع أنفسهم وكذا مع اوساطهم الاجتماعية، وهو ما نحاول طرحه بنوع من القراءة السوسيولوجية النقدية على ضوء نظرية ومقاربة "التسمية" او ما تعرف بنظرية "الوصم الاجتماعي".

أولاً: مشكلة الوصم الاجتماعي:

أ/ الوصم الاجتماعي المعنى والدلالة: وهو أخطر صراع ممكن ان يخوضه المفرج عنه، حيث يتعرض لأسوأ مرض اجتماعي، يعرف الوصم على انه "عملية تجريد اشخاص في مجموعات محددة من صفة الانسان واهانتهم وتشويه سمعتهم وتحقيرهم، وهي عملية غالبا ما تقوم على شعور بالنفور، وتعبير اخر هناك تصور بان الشخص الموصوم ليس تماما من البشر" (سليمانى وبشفة، 2016، ص 103)، هذا التحقير والنفور والاهانة والتشويه في السمعة كلها تمثل تقديرا سلبيا تجاه المفرج عنهم، وتؤثر في شخصيتهم مما يصعب من اندماجهم الحقيقي والفعال في المجتمع، أيضا يعرف الوصم بالعار: عبارة عن مواقف أو معتقدات اجتماعية سلبية، أو الازدراء تجاه الآخرين وهو شعور لا يوجد بصورة طبيعية وإنما ينشأ لدى الأفراد في المجتمعات (وعد الأمير، 2010، ص 6)، هذا التوجه في الفهم تجاه الوصمة الذي يقلل من قيمة الفرد، ويحط من قيمته، هو نتيجة اشارة او علامة يحملها الشخص الموصوم كما يؤكد ذلك الدسوقي في قوله أن الوصم هو أية وسم، وسمه، علامة مميزة، غريبة ملحوظة على الجسم خصوصا تلك التي ينظر اليها بوصفها تدل على التكتس أو التشوه(الدسوقي، 1990، ص 1420)، وهذا الوصم أو الوصم قد يكون سببا في حدوث انتكاسة لدى المفرج عنه، فبدل أن يحتويه المجتمع

ويحتضنه، يقابله بذلك الرفض والنفور، إضافة الى ذلك ينظر للوصمة على أنها "عبارة عن وجود شعور عميق من التفاهة لدى الفرد، لوجود عيب ما يحط منه، ويقال من أولئك الذين يعانون من ذلك الشعور" (فرج عودة، 2015، ص 30)، ومتى تحرر المجتمع من النظرة السلبية تجاه الأشخاص مهما كانت سلوكياتهم فان ذلك يعبر عن سوية المجتمع وتجاوزه التفاهة المرضية التي يؤكد عليها البعض.

كما ايضا يعرف الوصم على انه "عبارة عن الصاق صفة غير مرغوبة او تهمة سلبية كصفة مجرم بالشخص نتيجة لارتكابه افعالا منحرفة او اجرامية في الماضي بغض النظر عن تعرضه لعقوبات قانونية جراء افعاله المنحرفة، بحيث تبقى صفة الوصم ملازمة له وتكون سببا في عدم تكيفه واستقراره النفسي والاجتماعي داخل المجتمع وتشكل في الوقت نفسه احد العوامل المشجعة لعودته الى ممارسة السلوك الاجرامي بدافع الانتقام والتمرد على المجتمع" (المعماري والهسنياني، 2012، 225)، وهنا تكمن مرضية المجتمع في الصاق صفة الوصم على المفرج عنه مدى الحياة، وكأنه لا يعترف بتوبته وعدوله عن الجريمة، وهذا قد يكون دافعا ومحركا له بالعودة الى الجريمة من جديد انتقاما من المجتمع الذي لفظه ورفض توبته.

هذا بالنسبة لمفهوم الوصم أما بالنسبة لمفهوم الموصوم فإننا نجد من يعرفه على أنه ذلك "الشخص الذي اتهم بحق او بغير حق بانه قد انتهك قواعد السلوك الاجتماعي" (المعماري والهسنياني، 2012، 224)، بمعنى الشخص الذي تمرد على مختلف الضوابط الاجتماعية المتعارف عليها، أو الذي راح ضحية لظروف دفعت به الى الجريمة والانحراف، وهما متساويان في نظرة المجتمع دون تمييز، وقد فسرت هذا المرض الاجتماعي "نظرية الوصم الاجتماعي" او ما يعرف بنظرية "التسمية"، وكان من روادها ليمرت.

معالجة الوصم في الورقة العلمية هذه ضروري جدا أن نوضح فيها مفهوم السجن والسجن، كي نعرف دلالة الارتباط بين الشخص الموصوم وسبب ذلك الوصم، حيث يقصد بالسجون تلك المؤسسات المعدة خصيصا لاستقبال المحكوم عليهم بعقوبات مفيدة للحرية (منصور، 1989، ص 163)، وسالبة لها، ويشترط في السجن أن يكون مكانا لاستقبال كل من كان على استعداد للإصلاح والتربية والتقويم، لأنه لو يفقد المحكوم عليه هذه القابلية للإصلاح فلن يجدي إيداعه في السجن، وبالتالي وجوب تسليط آلية أخرى لتطبيق الحكم عليه كبديل للإيداع في مؤسسة السجن، إضافة الى ذلك نجد مفهوم السجين الذي هو محور هذه المعالجة باعتباره خريج هذه المؤسسات، ويلاقي من نظرة المجتمع الكثير من الاوصاف، فهو ذلك "الشخص الذي منعت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه" ونقصد بالسجين هنا الشخص الذي عوق ومنع من التصرف بنفسه سواء كان ذلك من خلال وضعه في قيو كما كان سائدا في الوقت الماضي أو كان ذلك من خلال وضعه في بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم كما هو سائد ومعمول به في الوقت الحاضر (غانم، 1994، ص 75)، بمعنى كل شخص صدر بحقه حكم نافذ يقضي بحبسه، مما يعني

أن الشخص الذي لم يصدر ضده حكماً نافذاً يقضي بحبسه لا يعد سجيناً حتى وإن كان مودعاً في السجن، لكن هذا الإيداع هو من يجلب له وصمة العار، وتسمية النفور والاستياء، وكأن الشخص من ذوي السوابق خطيئته لا تغفر، وذنبه يتجاوز الغفران، وبالتالي مصيره الوصم وعدم القبول.

ب/ منظور الوصم الاجتماعي: سنحاول في هذا الجزء تقسيم نظرية الوصم الاجتماعي إلى جزأين، منظور يركز على الكيفية التي يتم وصم الأفراد بالجريمة والانحراف وهو ما يمكن أن نسميه بمرحلة "إبداء الوصم الاجتماعي"، والمنظور الثاني الذي يركز على الأثر الذي يتركه الوصم على سلوك الأفراد وهو ما عبر عنه الكثير بـ "أثر الوصم الاجتماعي"، ويمكن شرح ذلك في ما يلي:

1) الوصم الاجتماعي كنتيجة (حالة البدء):

نظرية التسمية في توجهها الفكري هي متأثرة بالأفكار والتصورات التي قالت بها نظرية التفاعلية الرمزية والتي تعد واحدة من نظريات مدرسة شيكاغو، حيث نجد أن من بين تلامذة رواد مدرسة شيكاغو "ميد" و"توماس" كما نجد "هوارد بيكر" الذي يعتبر من أبرز طلاب مدرسة شيكاغو، وهو من تنسب إليه نظرية "التسمية" في صورتها النهائية، وتتخلص أفكار "هوارد بيكر" حول نظرية التسمية من خلال التصورات التالية (ويليامز وميشان، 1990، 208):

- يذهب بيكر إلى أن التعريفات السابقة للجريمة لم تتناولها بصورة عادلة تعرض لواقع الانحراف.
- الانحراف يعد كذلك من وجهة نظر المشاهد، وحيث أن أفكار الجماعات المختلفة لهم تصورات مختلفة عما هو صواب وما هو خطأ في مواقف معينة، فيؤدي ذلك أن ما قد ينظر إليه شخص على أنه سلوك منحرف، ينظر إليه آخر على أنه سلوك سوي، بل أن الشخص الواحد في ظل مواقف متباينة، قد تتباين وجهة نظر إزاء ما هو صواب وما هو خطأ.
- يذهب بيكر إلى تسمية سلوك ما على أنه منحرف، يعتمد على رد فعل أفراد المجتمع إزاء هذا السلوك.
- يرجع بيكر عند دراسته للسلوك الانحرافي إلى رد فعل المجتمع إزاء السلوك فهو يهتم بدراسة السلوك الانحرافي من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:
 - ما هو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف وكيف يحددونه؟.
 - ما هي طبيعة الأنماط السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر إليها أفراد المجتمع على أنها أنماط وخصائص منحرفة؟.
- يذهب بيكر إلى أن المجتمعات هي التي تحدد الانحراف، وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافاً من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فإن الانحراف لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك، وبالتالي فإن الشخص يعد منحرفاً عندما ينظر إليه المجتمع على أنه كذلك.

■ اذن الانحراف هنا ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته، ولكنه خاصية يخلها المجتمع على سلوك معين لاحد افراده في ضوء القيم والمعايير السائدة، ففي ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع يوصف السلوك بأنه جريمة وان مرتكبه مجرم.

حسب جون سكوت فإن شهرة هوارد بيكر ترجع الى دراساته في علم اجتماع الانحراف، حيث يرى أن الانحراف ليس صفة موروثة في نوعيات معينة من الافراد والسلوك، لكنه تصنيف يرجع الى من يكسرون القواعد في وضع اجتماعي معين: وهكذا، فإن الفعل نفسه يمكن ان يكون انحرافا في سياق معين، لكنه قد لا يكون كذلك في سياق آخر (سكوت، 2013، 133) وهذا الطرح على ضوء نظرية سكوت هو نسبية الفعل الاجرامي او السلوك الانحرافي، بمعنى يخضع لمعيار الزمان والمكان وهذا بطبيعة الحال ليس موضوعنا بقدر ما نحن بحاجة الى التدقيق في نظرية التصنيف هذه من وجهة نظر بيكر الذي يتساءل حسب سكوت لماذا ينظر الى نوعيات من الاعمال بوصفها انحرافا في المقام الأول، ويسأل "منحرف بالنسبة الى من؟" و"طبقا لأي معايير اجتماعية؟"، وهنا تركز نظرية التصنيف على الطريقة التي تقود بها التفاعلات بين صناع القواعد وكاسري القواعد بين الناس الى التحول الى شخصية منحرفة وتغيير شعورهم بالثقة في الذات، ان تصنيفات مثل "لص" او "مدمن مخدرات" يمكن ان تولد "وضعا قانونيا نسبيا" يهيمن على الطريقة التي يرى بها الناس بعضهم بعضا (سكوت، 2013، 133)، وتبقى أعمال بيكر تمثل الفهم العلمي الذي أريد به شرح وتفسير الكيفية التي من خلالها يتم توصيف أناس بالجرم ووصمهم دون غيرهم بالجريمة والانحراف.

كما يعزو الكثير من علماء الجريمة نظرية التسمية الى الأمريكي "فرانك تانينبايم" في كتابه "الجريمة والمجتمع"، فهو يذهب الى ان السلوك الانحرافي لا يعود الى حد كبير الى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع، ولكن واقع الامر أن الشخص المنحرف متوافق مع جماعة معينة، وبالتالي فان السلوك الاجرامي يعد في حقيقته نتيجة للصراع بين الجماعة والمجتمع، حيث يوجد تعريفين متعارضين يحدد كلاهما ما هو السلوك التوافقي الملائم من وجهة نظره (ويليامز وميشان، 1990، 208) وهنا الحكم على السلوك الانحرافي يرتبط بقيم المجتمع، ومعاييره، وربما مصالح افراده المتناقضة او المتصارعة.

تانينبايم صاحب فكرة "تهويل الشر" التي من خلالها شرح وفسر توصيف ووصم الافراد على انهم منحرفون، وهو صاحب مقولة "هناك تغير تدريجي من تعريف الشخص نفسه على أنه شر، وبالتالي فإن جميع أفعاله تصبح مريبة ومشكوكا بها ومن جهة نظر المجتمع، فالفرد الذي عادة ما يقوم بأشياء معينة يصبح شخصا سيئا وغير مرغوب، ومن جهة نظر الشخص، سوف يحدث التغير نفسه فالإيحاء المنحرف يصبح شرير لأنه لا يعتقد بأنه صالح" (الوريكات، 2013، ص 240)، وقد تدفع التسمية او التوصيف بسمة ووصمة الجريمة بالفرد الى النزوع نحو الجريمة والانحراف، بمعنى تتجاوز كونها نتيجة للجريمة بقدر ما تكون ربما دافعا ومحركا لها، وهو ما بينه أيضا "تانينبايم" بتأكيد على "أن البطاقة التي تلصق على الطفل عند ضبطه مرتبكا سلوكا منحرفا، هذه البطاقة تحدد هوية الطفل على انه جانح، وقد يؤدي

الى ان يغير الطفل ايضا تصوره عن ذاته، ومن خلال تلك البطاقة ايضا تتشكل ردود افعال افراد المجتمع نحو البطاقة وليس نحو الطفل، وهكذا فان عملية تسمية المجرمين او الاحداث الجانحين تساعد في الواقع على خلق الجريمة والجناح (ويليامز وميشان، 1990، 208)، وهنا فعلا يحدث ما يسمى بعمليات تهويل الشر، خاصة بتغيير ليس نظرة المجتمع للجاني بل بتغيير نظرة الفرد المنحرف نحو ذاته ويصبح يتعامل وفق ذلك المنحى.

2) الوصم الاجتماعي كسبب (حالة الأثر): وهنا نجد الاعمال التي قام بها كل من ليمرت وغوفمان وشور والتي تتحدث في مضامينها عن الأثر الذي يتركه الوصم على الافراد، وفي هذا يحدد "أدين ليمرت" نظرية الوصم الاجتماعي في صورتها الحديثة من خلال فرضيتين اساسيتين لنظريته اعتبرهما الاساس في الانحراف الاجتماعي هما (الزعيبي، 2013، ص 126):

- يعتبر الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تتحدد في اطار الجماعة التي تنشأ فيها، فالجماعة تعتبر بعض انواع السلوك خروجا كبيرا على قواعدها ومعاييرها، فيوسم فاعلها بالخروج على قواعد الجماعة ومعاييرها. والانحراف لا يكون من خلال نوعية الفعل الذي ارتكبه الفاعل، بل يظهر من خلال النتائج التي ادى اليها، او على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل يسمونه بوسمة الانحراف.

- لا يتم الانحراف من خلال موقف واحد، بل نتيجة مجموعة من المواقف والظروف الاجتماعية، فالانحراف هو عملية اجتماعية تتم بين طرفين هما:

- ما يقوم به الشخص المجرم من فعل منحرف من جهة.
- واستجابة الآخرين نحو فعل المجرم من جهة اخرى.

واستنادا الى ذلك يمكن ان نلاحظ وجود مراحل يتبلور ويتفاعل ضمنها الوصم والسلوك المنحرف، بتبادل الأدوار بين السبب والنتيجة، ويمكن شرح ذلك من خلال المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** وهي ما تعرف بالانحراف الاولي وهو الفعل الذي يقوم به الجاني مرغما مدركا طبيعة انحرافه، وهنا يكون في المقابل رد فعل اجتماعي من خلال عقوبات اجتماعية معينة.

- **المرحلة الثانية:** وهي ما تعرف بالانحراف الثانوي او هي كما يرى الزعيبي استجابة المجتمع نحو السلوك الاجرامي، وهذا النوع من الانحراف يقره الفرد المجرم، ويدرك ماهيته وخصائصه النفسية والاجتماعية، ويدرك طبيعة الدور الذي يقوم به، وهذا الفعل يثبت من خلال تكراره عدة مرات، ومن خلال خبرة الفرد الذاتية، وادراكه لردود فعل المجتمع نحوه (الزعيبي، 2013، ص 126)، وهنا يكون رد الفعل الاجتماعي أقوى بتطبيق عقوبات اجتماعية أشد.

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة تكرار الانحراف الاولي وزيادة نسبته أو كميته، وكما يؤكد الوريكات انحراف أكثر يصاحبه السلوك العدوانى والمقاومة خاصة نحو مطبقي العقوبات (مثل الاعتداء على الشرطة واطلاق النار عليهم) (الوريكات، 2013، ص 245).
 - **المرحلة الرابعة:** هنا تكون ردود فعل اجتماعي أكثر عمقا وأشد قسوة وقيام رفض اجتماعي للسلوك.
 - **المرحلة الخامسة:** يزداد الانحراف بحيث يصاحبه شعور بالعداء لمصدر هذا الرفض والعقاب (العمر، 2006، ص 27)، هذه الزيادة هي نتيجة تأثر المنحرف برد الفعل الاجتماعي ويدخل في تحدي.
 - **المرحلة السادسة:** يصل المجتمع الى نقطة عدم تحمل هذا السلوك أكثر ويطالبون برد فعل رسمي لوصم هذا المنحرف (الوريكات، 2013، ص 245)، هذا الوصم هو بمثابة رد فعل رسمية تأخذ وسم المنحرف بوصمة الانحراف والاجرام.
 - **المرحلة السابعة:** وهي المرحلة التي يزداد فيها الانحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف ومواجهة وصمة المجتمع بالجريمة (العمر، 2006، ص 28)، وهنا تأكيد من الفرد على أنه يرفض ان يوصف بتلك الصفة ويثور ضد رد الفعل الاجتماعي ذلك.
 - **المرحلة الثامنة:** يقبل الفرد التوافق مع شخصيته الجديدة ودوره الجديد كشخص منبوذ في مجتمعه (العمر، 2006، ص 28)، بمعنى يحدث ان يدك الفرد المنحرف مكانته الاجتماعية ويتصرف على ضوءها، وهنا يتكيف وفق الدور والمكانة التي رسمها له المجتمع، وتتغير الوصمة من نتيجة للفعل الى محرك للفعل.
- ثانيا: انعكاسات الوصم الاجتماعي على المفرج عنهم:** يلاقي السجين المفرج عنه بعد الخروج من المؤسسة العقابية العديد من المشكلات والصعوبات داخل المجتمع، وعادة ما تكون تلك المشكلات نفسية، وكذا اجتماعية، وايضا صعوبات مهنية، ويمكن قراءة ذلك في جملة النقاط التالية:
- 1) **القبول والاحتواء:** قد يكون المجتمع رحيمًا ويحاول نسيان الماضي الجنائي للمسبوق قضائياً، وينظر اليه بنوع من الرضى، فيعمل على احتوائه وابداء نية القبول الاجتماعي، وهو ما قد يعزز لدى الشخص المفرج عنه احساسا بالارتياح، والايجابية نحو المجتمع، مما يساعد على تجنبه النزوع نحو الجريمة، او العود من جديد اليها، وقد يعزز ذلك التوجه من القبول والرضى مردودا سلبيا، ويصبح هذا الشخص متمردا على المجتمع وينظر الى ذلك القبول وكأنه ضعف من قبل المجتمع، وهنا ينبغي على المجتمع ان يكون ذكيا في تعامله مع خصوصية كل حالة، وهذا الرأي أكدته نتائج دراسة أحمد المجالي والتي توصلت إلى أن ثمة معوقات اجتماعية كبيرة مثل عدم تقبل المجتمع وعدم اهتمام الأسرة ووجود النظرة السلبية في المجتمع نحو هؤلاء الافراد (المجالي، 2016، 532)، وحتى لا يحصل نوع من الرفض الاجتماعي فإن هناك جملة من المعايير والتدابير التي قد تساعد في حصول القبول

والاحتواء، وهو ما عبر عنه الباحث معن خليل العمر "لا جرم اذن من أن هذه المعايير والقيم النمطية تعمل على عدم اقصاء المفرج عنه عن ذاته وعن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، بل اشعاره بأنه انسان يمتلك المشاعر الحسية والإرادة الذاتية في أن يكون متماثلاً مع معايير مجتمعه ومتكيفاً مع تطورات ثقافته لا يشعر بالغرابة ازاءها وأن اسرته ومجتمعه المحلي لا يوصمه بوصمة جنوحه أو جرمه، بل يتعامل معه على أنه انسان قادر على أن يعيش عيشة كريمة وسوية تمنحه الثقة بنفسه ومجتمعه ولا تدعه ينحرف ثانية عن معايير مجتمعه، بل ولا يفكر بالعودة للجريمة لأنه تم توافقه مع أدواره الاجتماعية الجديدة التي اكتسبها بعد خروجه من المؤسسة العلاجية او العقابية" (العمر، 2006، ص 22)، وهو توجه يحقق بالفعل الاحتواء الاجتماعي، ويعزز ثقة المفرج عنه بنفسه، ويتجه اجتماعياً نحو محيطه بنوع من الإيجابية، مما قد يسهم بشكل أكبر في اندماجه وتوافقه اجتماعياً.

2) **الرفض الاجتماعي:** من جهة أخرى قد لا يكون المجتمع رحيمًا، بحيث لا يستطيع نسيان الماضي الجنائي للمسبوق قضائياً، وينظر اليه بنوع من عدم الرضى، فيعمل على نبذ وإبداء نية عدم القبول الاجتماعي، وهو ما قد يعزز لدى الشخص المفرج عنه احساساً بالانزعاج، والسلبية نحو المجتمع، مما يعجزه على تجنب النزوع نحو الجريمة، وقد يظهر رغبة في العود إليها من جديد، وقد يعزز ذلك التوجه من عدم القبول والرضى مردوداً سلبياً، ويصبح هذا الشخص متمرداً على المجتمع وينظر الى ذلك الرفض وكأنه نبذ واحتقار او اقصاء من قبل المجتمع، وهنا ينبغي على المجتمع يتربث في ابداء رد فعله على أي سلوك يبديه الشخص، خصوصاً الذين سبق لهم ارتكاب افعال إجرامية، وينبغي التحفظ أكثر قبل اصدار أي حكم.

وقد أكدت نتائج دراسة الرويلي (2008) الموسومة بـ: "الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود إلى الجريمة" والتي هدفت إلى رصد مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع والأسرة تجاه المفرج عنهم، وإيضاح رد الفعل للمفرج عنهم جراء ما وصمهم به المجتمع ومؤسساته وهيباته وأفراده، كذلك التعرف على العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمفرج عنهم وعملية الوصم، ومعرفة العلاقة بين الوصم والعود إلى الجريمة، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج تمثلت في (الرويلي، 2008):

- أهم مظاهر الوصم الاجتماعي تجاه المفرج عنهم عادة ما تكون في صورة عدم القبول بالعمل والتعامل معهم أو مصاهرتهم، وإقصاؤهم وتحقيرهم أفراد المجتمع لهم.
- من مظاهر الوصم الاجتماعي عادة ما تكون في صورة مقاطعة الأسرة والأقارب لهم.
- المكانة الاجتماعية والاقتصادية مرتبطة بالوصم فكلما كانت المكانة عالية ومرتفعة كان في المقابل تأثير أقل للوصم الاجتماعي.
- طبيعة الجريمة المرتكبة عادة ما تتحكم في تمييز نوع التقبل أو الرفض الاجتماعيين، ونوع وآلية التعامل مع المفرج عنهم.

(3) **التحفظ في التواصل:** صورة السجن وسلبيتها تنعكس بشكل سلبي على بروفييل السجين وقيمه الاجتماعية كشخص له من القبول الاجتماعي، مما يجعل من مشهد التحفظ في التواصل معه واقعا تفرضه منطقا في التواصل والتفاعل مع هذه الفئة في الوسط الاجتماعي، وذلك من باب الخوف والريبة من جهة، وعدم الثقة فيها وهو ما قد يؤثر على حاجته للأمن ودفء الحزن الاجتماعي، مما يفقده توازنه النفسي والعاطفي، لأن التحفظ على التواصل يعني حرمان حقيقي من غذاء أساسي لشخصية الفرد ألا وهو الامن الاجتماعي الذي أكدت عليه مختلف التوجهات العلمية، وهو ما يؤكد خليل معن العمر بقوله أن "الامن الاجتماعي اذن يعني حفظ التوازن الاجتماعي كضرورة اجتماعية ويعني أيضا عدم الخروج عن قيم المجتمع وأنساقيه ونظمه، فضلا عن انطوائه على مفهوم الاستقرار في حياة الفرد الذي يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي وتعلقه بجنوره العائلية والثقافية والتقاليدية، وتوفير الطمأنينة للمواطن على حياته وماله وذويه، وتأمين الرفاهية الشخصية لكي لا يكتسب ميولا عدوانية ناقمة على المجتمع" (العمر، 2006، ص 22)، وهو سعي كثير من المجتمعات، من خلال تأمين المناخ الآمن، وإرساء الامن الاجتماعي، والاستقرار للفرد داخل مجتمعه.

(4) **الشعور بالإحباط:** يعرف الاحباط على أنه "تلك الحالة الانفعالية التي يشعر بها الفرد وإن واجه ما يحول بينه وبين إشباع دوافعه" (عبد السلام، 2007، ص 90)، أو ذلك "الحرمان من اشباع الحاجات المادية والنفسية، وهو الحرمان الذي يشعر به الفرد بشأنه أنه غير مهم ولا قيمة له" (لورسي وزوقاي، 2015، ص 25)، وهذه الحاجات سواء أكانت خلال فترة الاحتباس حيث حركة السجين مشلولة، وحرية مقيدة، أو بعد الافراج حيث تقابله نظرة المجتمع الدونية، وقلة فرص الاندماج المتاحة، وقد أكدت نتائج دراسة المجالي (2016) تأثير الشعور بالإحباط في النزوع نحو الجريمة والانحراف حيث توصلت الدراسة الى أن نزلاء المراكز الإصلاحية وبسبب تصوراتهم المرتفعة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية سوف يواجهون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف... فقد يتشكل نتيجة للإحباط والصراع واللامعيارية رد فعل - حسيما اشار كوهن في نظريته "رد الفعل" - نحو تلك الظروف والعوامل التي كانت وراء فقدانه لتلك المكانة فيلجأ إلى محاولة إثبات ذاته باللجوء إلى الانحراف والجريمة، للحصول على المكانة الاجتماعية (المجالي، 2016، ص 533)، كما وأن الإحباط في طبيعته "ما هو الا رد فعل للتوقعات التي ترتبط بتوجيه الاتهام والتعرض للإدانة، ومن هذه التوقعات التعرض للوصمة الاجرامية وفقدان الوظيفة، التعرض للنذب من جانب عائلة المتهم، بجانب إحباط فقدان الحرية (غانم، 1998، ص 52)، وهو ما يخلق نوع من الانتكاسة للمفرج عنه وتتعدد عملية اندماجه في المجتمع بشكل ميسر.

(5) **العجز عن التكيف:** ويقصد عادة بالتكيف "خضوع وانطباع الفرد بتغيرات صادرة عن التفاعل الذي يطوره بتعامله مع الواقع" (لورسي وزوقاي، 2015، ص 80)، ولما يلاقي المفرج عنه الوصم

الاجتماعي يفقد حاسة التكيف مع قيم المجتمع، ولا يتمكن من الامتثال لضوابطه، فقط لا شيء سوى لأنه استوعب قيم السجن وثقافته أولاً وأثرت في نظرة المجتمع ووصمته ثانياً، مما يعني أنه في كثير من الأحوال سيتصرف وفق معايير وقيم اجتماعية حددتها لها طبيعة المكانة والدور التي سطرهما له المجتمع بعد الصاق الوصمة عليه، وبالتالي بات شخصاً منبوذ وغير مرغوب، مما يتطلب ضرورة تخلي المجتمع عن نظريته السلبية، ويتج إيجاباً نحو المفرج عنه كفرج يحتاج الى يد المساعدة والمرافقة وتيسير سبل الرعاية اللاحقة له.

(6) **الاغتراب الشخصي:** في دراسات كثير من المختصين في مجال الاغتراب نجد كتابات واعمال ايريك فروم واعمال سيروكين وغيرهما ممن بذلوا جهداً كبيراً في تحليل وقراءة معنى الاغتراب، الذي قد يأخذ صفة الاغتراب السياسي، الاقتصادي، الثقافي، وغيرها من المجالات المرتبطة بالفرد والمجتمع، وهنا عندما نربط بالاغتراب الشخصي للفرد المفرج عنه نجد أن هناك إحساس بنوع من الاستبعاد والاقصاء الاجتماعي، نتيجة كما عبر علي شتا وجود "مواقف السلبية والعدوانية للشخصية الإنسانية التي ضعف ارتباطها بمجتمعها نتيجة لتفصل وظيفة المجتمع المحلي والثقافات الفرعية... ويتضح أن لأبعاد الاغتراب على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي أثرها المباشر على اغتراب الشخصية العدوانية نتيجة لفقدانها لحاسة الانتماء والولاء والارتباط، والتفرد والانانية، الامر الذي يؤدي بدوره لشعور الفرد بعدم القدرة على تحقيق أهدافه المتصارعة مع الأهداف العامة" (شتا، 1993، ص 146)، وهوما يحدث للمفرج عنه عندما لا يتم تهيئته قبل الافراج، فينصدم بانفصاله عن المجتمع والمحيط الذي ينتمي اليه، فيصبح كما قال خليل العمر "مسلوب الإرادة الذاتية والمشاعر الحسية في وجوده الاجتماعي لذا يكون سلبياً تجاه المجتمع ومتمرداً عليه وثائراً على تناقضاته لكي يسترجع إنسانيته ومكانته الاجتماعية، حتى لا يبقى غريباً عن نفسه وعن المجتمع الذي يعيش في وسطه" (العمر، 2006، ص 30)، وقد يحدث العكس أن يفقد تلك الثقة الذاتية، والقيمة الاجتماعية، وينعزل عن المجتمع، ويفقد معه ثقته بنفسه وبالجماعة التي ينتمي اليها.

(7) **التأثر بثقافة السجن:** بما أن السجن كمؤسسة اجتماعية فإن نزلائها يتأثرون بمختلف الظروف المحيطة بهذه البيئة الاجتماعية، وخاصة أنها تحوي ثقافة اجتماعية فرعية خاصة، وهو ما يعيق عملية الاندماج الاجتماعي بعد الافراج ويعقد من آلية الإصلاح المستهدفة من قبل المجتمع، وما يسميها اليوسف بالثقافة السفلية، حيث كتب "إن بقاء النزلاء فترة طويلة في السجن يجعلهم يتشربون ثقافة السجن السفلية، وتصبح تلك الثقافة بديلة للثقافة الاصلية في المجتمع، مما يجعل تأقلمهم مرة أخرى مع ثقافة المجتمع الاصلية أمراً صعباً وتكون نتيجة ذلك عودتهم مرة أخرى الى مهاوي سلوك الجريمة" (اليوسف، 2006، ص 48)، هذه الثقافة السفلية قد يرفضها السجين لحظة دخوله السجن لأول مرة لكنه سرعان ما يتكيف معها، وقد تصبح أسلوب حياة بالنسبة اليه، وهو ما تحدثت عنه "نظرية الإذعان" التي تتحدث عن الإذعان والخضوع والقهر والاكراه، وحسب عبد الله غانم ان بيئة السجون

تمثل هذه السلطة من الاكراه، حيث كتب "أما سلطة الاكراه أو الأساس القهري للسلطة فإنها تؤدي الى نوع من الإذعان أو الخضوع الذي يقوم على التهديد بالاستخدام الفعلي للعقاب البدني، وهو الامر الذي يؤدي الى قيام الكراهية والاحساس بالاغتراب، وتمثل السجن نموذج التنظيم القائم على الاكراه الذي يفضي الى الإذعان ويتطلبه، ولكنها في نفس الوقت تزيد حياة النزلاء مرارة وتملأهم غيظا واغترابا، ومرجع هذا أن المستهدف من الإيداع بالسجن يتصادم مع الهدف الأول للنزول وهو الحرية، ان ثقافة السجن الفرعية في الواقع صراع مستمر مع الأهداف التي يستهدفها الاخذ بنظام الإيداع بالسجن" (غانم، 1998، ص 38)، وبالتالي ينبغي أن لا يعاقب المفرج عنه مرتين، الأولى بفقدانه للحرية، والثانية بعقاب الوصم وإساءة التسمية، وهو ما قد يهدم ما أنجزته مؤسسة السجن من اصلاح وتأهيل. كثير ما تكون الثقافة الفرعية داخل السجن سببا في التأثير على سلوك السجين، وتشجيعه على تبني ثقافة تحمل كثير من الافساد قد تعيق مسعى مؤسسات السجن في سعيها لإصلاح النزلاء وإعادة تربيتهم، ومن تلك الأوجه في إفساد طبائع المسجون والتأثر بثقافة السجن نجد ما يلي (اليوسف، 2006، ص 47):

- تعلم المسجونين بعضهم من بعض فنون الجريمة واقترب السلوك الاجرامي.
- يتأقلم السجين مع السجن فيصبح طاقة عاطلة لا يرغب في العمل ولا الإنتاج نتيجة بقائه فترة طويلة في السجن.
- يؤدي السجن الى وصم الافراد، مما يجعلهم غير قادرين على الانغماس مرة أخرى في المجتمع الكبير.
- يقتل السجن شعور الانسان بذاته وكرامته، اذ يصبح رقما من الأرقام ويفقد ثقته بإنسانيته وقدرته على الصلاح والاستقامة.
- كل هذا التأثير بثقافة السجن وما تتضمنه من قيم سفلى يرهن تكيفه مع وسط الاجتماعي، وقد يرفضه نتيجة صعوبة الاندماج فيه ويحرك في شعور الحنين الى شلة ورفقاء البيئة السجنية.
- 8) **العود للجريمة:** يمثل الشخص العائد الشخص الذي حكم عليه بالسجن في أكثر من جريمة وصدرت ضده أحكام بسببها يقضي عقوبة الجريمة الأخيرة (العمر، 2006، ص 25)، ويرتبط واقع العود للجريمة بظاهرة المرض المجتمعي للوصم الاجتماعي من خلال تمييز الفرد من ذوي السوابق عن غيره من الافراد، بإطلاق أوصاف وسمات شنعاء لها صلة بالجريمة والانحراف بذلك الشخص مثل كلمة "الص، مدمن، سجين، منحرف، شاذ، ...) وغيرها من الاوصاف التي قد تدمر هؤلاء الافراد وتدفع بهم الى سلك سبل الجريمة من جديد نتيجة اشعارهم بالرفض الاجتماعي لهم كسجناء ولهم سوابق عدلية، وكأن من دخل السجن له من العار والخطيئة، ويتساوى في ذلك المنحرفون المبتدئون والمنحرفون المحترفون، وفي هذا يرى اليوسف أن من أبرز سلبيات السجن هو نتائجه في احداث الوصم على المتهمين والمجرمين، وتشير الكثير من الدراسات الاجتماعية الى أن عملية الوصم سبب

أساسي ومهم في عودة الكثير من الافراد الى السلوك الاجرامي نتيجة رفض المجتمع وعدم تقبله لهم بعد خروجهم من السجن" (اليوسف، 2006، ص 44)، وهو جوهر دور الرعاية اللاحقة في عدم حصول مثل تلك الأخطاء، ومسايرة المفرج عنه، والاختذ بيده الى أن يصل الى بر الأمان، والقضاء على كل مسببات عودته الى الجريمة من جديد.

9) **مشكلة الانتماء:** تأثير الوصم الموجه نحو المفرج عنه قد يتجاوز الى زعزعة إحساس الفرد بعدم الانتماء، ذلك انه "من المعروف ان عزل الشخص عن بيئته الاجتماعية يؤدي الى حرمانه من حاجاته النفسية ومنها الحاجة للانتماء الى المجتمع الذي يشعر فيه بالأمن والاطمئنان، فإذا حرم من هذا انتقل ولاءه الى جماعة المنحرفين بالسجن، حيث أن جماعة السجن حريصة على انضمام أي عنصر جديد لها وتعليمه طرق وأساليب احتراق الجريمة" (اليوسف، 2006، ص 44)، وهنا يكمن دور المتابعة الاجتماعية، والمراقبة النفسية، في تحقيق القبول الاجتماعي للمفرج عنه، ومد يد العون له ودمجه في الوسط الاجتماعي.

10) **فقدان الإحساس بالمسؤولية:** كثيرا ما يتأثر النزلاء بواقع السجون والتأثر بثقافتها السلبية، زمن ذلك أن عقوبة السجن تقتل فيهم الشعور بالمسؤولية "حيث يدخل الكثير من المسجونين السجن فيستثمرون حياة اعالتهم بلا جهد في الكسب، فإذا خرجوا للحياة لازمهم هذا الشعور، أي لابد من اعالتهم فيفتقدون الشعور بالمسؤولية تجاه أسرهم ونحو انفسهم، لذلك قد يؤثر حياة السجن حبا في البطالة" (اليوسف، 2006، ص 48)، وواجب المجتمع هو الاختذ بيد المفرج عنه وتيسير ظروفه، وتوفير له سبل العيش بكرامة، دون الحط منها أو إهانتها، واشعره بكيونته، وقدرته على تحمل المسؤولية، واثبات حضوره الاجتماعي.

الخاتمة:

يمكن القول أن الوصم الاجتماعي يبقى نظرة اجتماعية لها من الأثر السلبي على شخصية الفرد المنحرف، وتمثل مرضا اجتماعيا يستلزم استئصاله، فهذا الشخص الخارج من السجن هو بشر، وسلوكه بشري، والسلوك البشري معرض للخطأ، وليس بالمعصوم، ومادام فعل بشري فهو قابل للتقويم والإصلاح لا الى زيادة التأثير عليه بإلصاق وصمة أو صفة تكون كآثر لسلوكاته المنحرفة، وربما تتحول الى دافع أو محرك لإتيان الفعل الاجرامي، وحينها يجد المجتمع نفسه أمام شخصية متمردة وناقمة على المجتمع ويصعب السيطرة عليها، لأنها بالنهاية تماهت مع صورة المجتمع التي رسمها وسطرها من زاوية الدور والمكانة، لهذا دوما نعود الى ما أقرته الشريعة الإسلامية من دعوة الى عدم الصاق الألقاب بالأفراد مصداقا لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (سورة الحجرات، الآية 11)، صدق الله العظيم، وهي دعوة صريحة لتحريم

الوصم الاجتماعي بكل صورته وأشكاله، وعليه صدقت شريعة الإسلام بهذه الدعوة السامية، التي دعوة الى التسامح مع كل خطأ تواب، دعوة للتراحم في أصدق صور للإنسانية، بعيدا عن صور القهر والضغط والنفور والاقصاء والاستبعاد، وهذا جوهر الاستقرار والتماسك الاجتماعي. ويمكن لنا في الأخير أن نوصي بأن يكون للباحث العلمي بمختلف مشاريعه النفسية والاجتماعية والقانونية اهتمامات بواقع السجن والسجناء، وأن ينال المفرج عنهم ممن يتعرضون للوصم الاجتماعي حظهم في البحث، وأن تخلص نتائج تلك البحوث والدراسات الى تنوير الدارسين بأهمية هذه الفئة من جهة، وتساعد القائمين على المؤسسات العقابية في تهيئة المفرج عنهم بطريقة تتجنبهم من تأثيرات صدمة الافراج الناجمة عن نظرة المجتمع السلبية، ومرض الوصم المستشري في كثير من المجتمعات، وتعانيه كثير من الحالات، ولما لا بحث الظاهرة ضمن ندوات ورشات مفتوحة، وعلى رجال القانون السعي لسن قوانين تشدد أكثر في تجريم الوصم.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

اسحق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3، 1989.

الكاملة سليمانى وسميرة بشقة، الوصم الاجتماعي كأحد عوامل العود للانحراف، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 18، جامعة بسكرة، مارس 2016.

وعد ابراهيم خليل الأمير: رد فعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم، مجلة آداب الرفادين، جامعة الوصل، العدد 56، 2010.

كمال الدسوقي، علم النفس، مطابع الاهرام، المجلد الثاني، القاهرة، 1990.

فرج عودة يوسف الحو، الوصمة وعلاقتها بأعراض الاضطراب النفسي لدى زوجات عملاء الاحتلال في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، 2015.

علي احمد خضر المعماري واحمد عبد العزيز الهسنياني، دراسات في علم الاجرام، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

أحمد محمد الزعبي، اسس علم النفس الجنائي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

فرانك ويليامز وماريلين ميشان، السلوك الاجرامي: النظريات، ت/ عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1990.

محمد حسن غانم، ديناميات صورة السلطة لدى المسجونين، مجلة الثقافة النفسية، العدد 19، المجلد 5، بيروت، جوان 1994.

معن خليل العمر، التخصص المهني في مجال الرعاية اللاحقة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

- عبد الغفار عبد السلام، مقدمة في الصحة النفسية، ط 1، دار العربية، القاهرة، 2007.
- عبد القادر لورسي ومحمد زوقاي، المعجم المفصل في علم النفس وعلوم التربية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- عبد الله عبد الغاني غانم، تأثير السجن على سلوك السجين، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 1998.
- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993.
- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، آراء القضاة والعاملين في السجون نحو البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة لحرية، إصدارات مؤسسة خالد الخيرية، الرياض، 2006.
- جون سكوت، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا المنظرون المعاصرون، ترجمة: محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.
- عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.